

# الملك محمد السادس يفتح البرلمان بخارطة طريق لمواجهة تحديات المرحلة الجديدة

## النموذج التنموي ومشروع الحماية الاجتماعية يحظيان بالأولوية



جدد العاهل المغربي الملك محمد السادس خلال افتتاحه الدورة التشريعية الجديدة، تأكده على أهمية تطبيق النموذج التنموي ومشاريع الحماية الاجتماعية، في رسالة إلى حكومة عزيز أخنوش الجديدة تدعوها إلى تجنب الانشغال بالمكاسب السياسية والانتقالات أولا وأخيرا لمشاغل المواطن المغربي.

محمد ماموني العلوي

الرباط - قدم العاهل المغربي الملك محمد السادس الجمعة، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة، خارطة طريق لمواجهة تحديات المرحلة الجديدة.

ودعا الملك محمد السادس إلى مواصلة مسيرة التنمية، ومواجهة التحديات الخارجية مشيدا بـ"انتصار الخيار الديمقراطي المغربي، والتداول الطبيعي على تدبير الشأن العام. فالأهم ليس فوز هذا الحزب أو ذلك، لأن جميع الأحزاب سواسية لدينا". حسب تقديره، في رسائل لحكومة عزيز أخنوش تدعوها إلى التماسك والعمل على الاستجابة لتطلعات المواطن.

وقد أكد الملك محمد السادس في خطابته الموجهة للبرلمانيين الجدد، طبيعة المرحلة الجديدة التي يمر منها المغرب وتمثل في العمل على التطبيق الفعلي للنموذج التنموي، وإطلاق مجموعة متكاملة من المشاريع والإصلاحات من الجيل الجديد.

وفاشا: تدبير الأزمة ومواصلة إنعاش الاقتصاد الوطني، أما ثالثا فنهتم بالتطبيق الفعلي للنموذج التنموي وإطلاق مشاريع وإصلاحات جديدة تنهض بالواقع المعيشي.

وأوضح لفقده، أن تقليص عدد الحقائق الوزارية وتجميعها في أقطاب استراتيجية يشكل مؤشرا واضحا لتفعيل وتنزيل النموذج التنموي وتحقيق المزيد من استقلالية القرار الاستراتيجي عبر ترسيخ الديمقراطية التشاركية والنمو الاقتصادي. وعليه فصيافة البرنامج الحكومي يجب أن يتضمن الآليات الكفيلة لتنزيل النموذج التنموي.

وفي 12 ديسمبر 2019، عين الملك محمد السادس 35 عضوا في ما يعرف بـ"اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي". ومطلع 2020، أطلق المغرب لقاءات "اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي"، معنية باقتراح خطة للتنمية، أعدت تقريرها بعد نحو عام ونصف العام من انطلاق عملها.

وقد شدد الملك محمد السادس في خطابته في البرلمان، على أن "الميثاق الوطني من أجل التنمية"، يشكل آلية هامة لتنزيل هذا النموذج، باعتباره التزاما وطنيا أمامنا، وأمام المغاربة،

موسى رئيس لجنة النموذج التنموي،

ووزير للتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة على اعتبار أن قطاع التعليم يمثل الأرضية الأساسية لتنزيل النموذج التنموي.

وتطرق الخطاب الملكي إلى الجانب الاقتصادي كمحرك أساسي بما فيه نسبة النمو والتضخم، كما دعا إلى مواصلة إنعاش الاقتصاد وتشجيع الشركات الصغرى والوسطى والصناعة الوطنية. وأكد الملك محمد السادس أن

اقتصاد بلاده يشهد "انتعاشا ملموسا، رغم الآثار غير المسبوقة لهذه الأزمة، وتراجع الاقتصاد العالمي عموما". وتابع "بفضل التدابير التي

أطلقناها، من المنتظر أن يحقق المغرب، نسبة نمو تفوق 5.5 في المئة سنة 2021 وهي نسبة لم تتحقق منذ سنوات". وإلى جانب مؤسسات الدولة والحكومة، شدد العاهل المغربي على أن الأغلبية والمعارضة البرلمانية مدعوتان للانخراط في تنزيل النموذج التنموي الجديد الذي جاء ثمره لنقاش ومشاورة عمومية واسعة توخت خلق آفاق تنموية جديدة بالمغرب.

موضوعا بأن النموذج التنموي يفتح آفاقا واسعة، أمام عمل الحكومة والبرلمان، بكل مكوناتها.

وحتى يتم التعااطي مع كل المشاريع المهيكلة بكثير من الحرص والفعالية وفي مقدمتها تميم مشروع الحماية الاجتماعية، دعا الخطاب الملكي حكومة أخنوش الجديدة، إلى "الحرص على المزيد من التناسق والتكامل والانسجام، بين السياسات العمومية، ومتابعة تنفيذها".

ودعا إلى إجراء "إصلاح عميق للمندوبية السامية للتخطيط، لجعلها آلية للمساعدة على التنسيق الاستراتيجي لسياسات التنمية، ومواكبة تنفيذ النموذج التنموي، وذلك باعتماد معايير مضبوطة، ووسائل حديثة للتنوع والتكوين".

وبخصوص مؤشرات الحكومة لتنزيل مخطط النموذج التنموي وتعزيز الأمن الاستراتيجي للبلاد، يعتقد الفقيه أنه "من خلال بروفيلات الوزراء المعينين يتضح أنهم يمتلكون مؤهلات لتنزيل المخطط التنموي الجديد ويتحس ذلك من خلال تعيين شكيب

## دعوات لتشكيل حكومة كفاءات مصغرة في تونس

تونس - دعا حزب تونسسي السبت رئيسة الحكومة المكلفة نجلاء بون بالترسيب بتشكيل حكومة "كفاءات وطنية مصغرة".

جاء ذلك في بيان لحزب "أفاق تونس" (ناشبان من أصل 217 بالبرلمان المجدمة اختصاصاته)، إثر اجتماع لمكتبه السياسي والذي خصص لمتابعة الأوضاع والمستجدات على الساحة التونسية.

وأصدر الرئيس التونسي قيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي تدابير استثنائية شملت إقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي، على أن يتولى بنفسه السلطة التنفيذية بمعاونة حكومة يعين رئيسها.

كما شملت إجراءات الرئيسسي سعيد ترؤسه للنيابة العامة وتجميد اختصاصات البرلمان، ورفع الحصانة عن النواب.

وأعلنت الرئاسة التونسية في أواخر سبتمبر الماضي تكليف نجلاء بون بتشكيل الحكومة الجديدة، لتصبح أول امرأة في تاريخ البلاد تتولى هذا المنصب الرفيع.

وهذه هي المرة الأولى في تاريخ البلاد الراثة في مجال الحقوق والحريات يتم تعيين امرأة هي نجلاء بون (63 عاما) على رأس السلطة التنفيذية للقيام بإصلاحات أهمها مقاومة الفساد.

وبون من مواليد محافظة القيروان المهتمشة في وسط البلاد وأستاذة جامعية متخصصة في الجيولوجيا.

وفي بيانه دعا "أفاق تونس" بون إلى "التسريع بتشكيل حكومة كفاءات وطنية مصغرة تتولى إنجاز إصلاحات تشريعية واقتصادية كبرى وتنفيذ المشاريع المعطلة إلى جانب دفع الاستثمار الداخلي والخارجي".

كما دعا "الرئيس قيس سعيد إلى وضع سقف زمني واضح لإنهاء العمل بالتدابير الاستثنائية الواردة في الأمر الرئاسي عدد 117 واستكمال مسار الانتقال الديمقراطي وإرساء دولة القانون والمؤسسات وفق رؤية إصلاحية".

وأصدر سعيد في سبتمبر المرسوم الرئاسي رقم 117 الذي قرر بموجبه إلغاء هيئة مراقبة دستورية القوانين، وإصدار تشريعات بمراسم رئاسية.

وتستعمل بون وفقا للتغييرات التي أقرها الرئيس التونسي على السلطة التشريعية والتنفيذية وسيكون نشاطها مراقبا وتحت إشراف الرئيس.

ومقاومة الفساد من أهم الملفات التي تتخبط بون. فقد اتهم الرئيس سعيد نوابا في البرلمان المجدد بالمصادقة على قوانين "مقابل الأموال"، كما تم إخضاع العديد من رجال الأعمال وسياسيين للإقامة الجبرية وحظر السفر وذلك في إطار حملة تطهير ضد الفساد.

# ارتفاع أسعار الوقود للمرة الثانية في مصر: هل ضمنت الحكومة صمت الشعب

يصعب الاقتراب منها، وعندما المح الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي منذ نحو شهرين إلى رفع الدعم عن الخبز جاءت ردود الفعل الشعبية غاضبة ما اضطره إلى تأجيل الخطوة.

وتعتقد دوائر مصرية أن رفع الأسعار يمكن تحمله من دون الخبز الذي صار من المحرمات الرئيسية، وقد يؤدي الاقتراب منه إلى تفجير موجة غضب شعبي في مصر، ما يعني أن فكرة الاحتجاجات التي تعتقد الحكومة أنها ضمنت كتبها والسيطرة عليها عبر تشريعات عديدة يمكن أن تنفسخ إذا اتخذت قرارات تتخلى فيها عن الحكمة التي أسهمت في تمرير سلسلة من ارتفاعات الأسعار والخدمات في الفترة الماضية.

وتستخدم وسائل الإعلام التابعة للدولة فُرعاة التدهور الأمني الحاصل في بعض الدول العربية جراء النظائرات والثورات لإخمد كل محاولة للاحتجاج أو الاعتراض على تصرفات الحكومة في أي من المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وتحرص على التحلي بمرونة كافية عندما تجد أن ردود الفعل تأتي سلبية على أي زيادة في أسعار السلع والخدمات، ولا تخجل من التراجع عنها كوسيلة لمنع الاحتجاج أو خروجه عن نطاق المألوف، لأن يقينها بضمنا صمت الشعب المصري مشكوك فيه أحيانا بعد تحمله فاتورة باهظة لحزمة من الإصلاحات الاقتصادية.

ورفعت اللجنة الأسعار في أبريل الماضي لأول مرة منذ تشكيلها في أكتوبر 2019 بعد الانتهاء من جانب كبير من الإصلاحات في نظام الدعم الذي كان معمولا به في الوقود والكثير من السلع والخدمات وجرى تقويضه إلى أدنى مستوى له منذ سنوات.

محمد سامي  
استمرار موجات الزيادات في الأسعار يصعب أن يتقبله الناس

وأكد نائب رئيس الهيئة العامة للبترول للتجارة الداخلية وعضو لجنة التسعير التلقائي في مصر خالد عثمان الجمعة أن فاتورة دعم المواد البترولية في البلاد ارتفعت بنسبة 1.61 في المئة خلال السنة المالية الماضية لتصل إلى 18.9 مليار جنيه (1.21 مليار دولار)، مقابل 18.6 مليار جنيه خلال السنة المالية السابقة عليها.

وتبنت الحكومة المصرية برنامجا واعدت للإصلاح الاقتصادي حقق نجاحات كبيرة حتى الآن في ظل الحرص على تخفيف الأعباء عن المواطنين وتبني برامج حيائية واجتماعية تقدم مساعدات لفئات فقيرة تقلل من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار. وتتحاشي الحكومة المس بأسعار الخبز باعتباره أحد الممنوعات التي

مجالات مختلفة يصعب أن يتقبله الناس بشكل مستمر، وستجد الطليقة المتوسطة تحديات جمة في تلبية احتياجاتها والتجاوب مع مستلزمات الحياة، ما يتطلب مراجعة سريعة لسياسات الحكومة التي تستهدف تحسين المزيد من الأموال من جيوب المواطنين.

وأشار سامي إلى أن ضريبة أي ممارسات احتجاجية على الزيادات يدفع ثمنها المواطنون وقد يجري توظيفها من جانب تنظيم الإخوان لنشر الفوضى والعنف، وعلى الحكومة أن تتحرك لتخفيف حجم الأعباء على كاهل المواطنين ولا يمكن التعامل مع مخزون الغضب المتكوم بحالة من الهدوء.

ونشرت الجريدة الرسمية المصرية قرارا لوزارة البترول ينص على رفع أسعار الوقود المحلي اعتبارا من الجمعة، وقالت إن سعر البنزين 80 أوكتان ارتفع إلى سبعة جنيهات للتر (0.45 دولار) والبنزين 92 أوكتان إلى 8.25 جنيه للتر، والبنزين 95 أوكتان إلى 9.25 جنيه للتر، وبلغت الزيادة 0.25 جنيه في كل نوع.

وتجري لجنة التسعير التلقائي للوقود مراجعة للأسعار كل ثلاثة أشهر، وقررت في يوليو الماضي زيادة أسعار أنواع البنزين الثلاثة بالمقدار نفسه، مستشهدة بالتقلبات في أسعار النفط العالمية وتبعات جائحة فيروس كورونا وخفض إنتاج النفط العالمي.

الأونة الأخيرة واللجوء إلى منهج متدرج مكثها من امتصاص غضب شعبي محتمل في مثل هذه الأمور، مستفيدة من نتائج الخبرات السابقة التي كانت تلجا فيها إلى زيادة مفاجئة وكبيرة ترتب عليها انعكاسات سياسية وخيمة، حيث يصطحب زيادة أسعار الوقود غالبا ارتفاع في أسعار وسائل النقل والمواصلات وغضب من تصرفات الحكومة.

ويضيف هؤلاء أن رفع أسعار المحروقات لم يتضمن هذه المرة زيادة في أسعار السولار الذي تعمل به غالبية وسائل النقل العامة ومواصلات نقل الركاب التي يمكن أن تلحق ضررا ماديا مباشرا بمرتابيها من البسطاء، ما جعل تأثير الزيادة التي حدثت في البنزين محدودا شعبيا، ويمكن امتصاص تداعياتها، لذلك كانت الحكومة مطمئنة لخطوتها وروافدها السياسية.

وقال الرئيس الشرفي لحزب نيار الكرامة (معارض) محمد سامي إن الزيادة الطفيفة منطقية ويتقبلها قطاع واسع من المواطنين، لأن الحكومة نجحت في تهيتهم لتقبل أي زيادات، لكن المشكلة تتمثل في الزيادات المضطربة في أسعار الأغذية والخدمات العامة التي تجعل الزيادة في سعر البنزين عبئا إضافيا على أوجاع المواطنين.

وتابع في تصريح لـ"العرب" أن استمرار موجات زيادات الأسعار في

القاهرة - يشير قرار الحكومة المصرية برفع أسعار الوقود بدءا من الجمعة للمرة الثانية على التوالي هذا العام، إلى أنها قد تكون ضمنت صمت الشعب وقبوله بقراراتها الاقتصادية الصعبة والتكيف مع طريقة الارتفاع المتدرج في أسعار المحروقات.

وبدت الحكومة المصرية واثقة من استجابة المواطنين لها إلى درجة لم تعد في حاجة إلى تمهيد لقراراتها الاقتصادية أو تفسير لأسبابها ودوافعها، وغير عابئة بتوصيل رسائل



الطبقة الفقيرة هي التي تدفع الثمن